إن عامل «وحدة النضال» هذا، وأثره في قيام الوحدة العربية، يتخذ عند ميشيل عفلق، مثلاً، أهمية بالغة الخطورة، بل هو يكاد يكون العامل الوحيد. فهو يعتبر نضال الوحدة صنواً للعقيدة الوحدوية. فيقول في خطاب له بعنوان **حول وحدة النضال العربي: وحدة النضال ووحدة المصير** (في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت، ص٢٠)، «ان وحدة النضال التي نحاول تحقيقها عبثاً، لا تكون ممكنة إلا بنضال الوحدة أي بتكوين عقيدة واضحة عن الوحدة العربية تصبح الموجِّه الأول لتفكيرنا» (عفلق، ص١٢٥). «وأما الخطوات العملية نحو الوحدة العربية فهي بالدرجة الأولى والأهم هذا الذي ذكرت: النضال الوحدوي» (عفلق، ص٢٥٠).

وهذا النضال الموحد الذي يدعو د. الرزاز وعفلق، العرب لتحقيقه، ما عاد ممكناً – بعد رحيل الاستعمار المباشر – إلا في فلسطين. لأن قضيتها هي «قضية العرب الكبرى». وكلاهما يرى صعوبة في توحيد أقطار المغرب العربي – على سبيل المثال – بعد الاستقلال؛ بينما لو وحد المغاربة نضالهم قبل الاستقلال، وجابهوا الاستعمار ضمن حركة واحدة بقيادة موحدة، لكانت الوحدة بعد الاستقلال أمراً مضموناً.

أما فيصل حوراني فهو، كما رأينا، يضرب أمثلة كافية تبين «أن حركات التحرر الوطني العربية استطاعت أن تحقق انجازات كبيرة، حين تعاونت فيما بينها في أكثر من بلد واحد في حين انها لم تكن متحدة وهي تفعل ذلك، فضلاً عن أن تكون بلدانها متحدة. بل إن هذه الحركات حققت الانجازات حتى حين كانت تعتمد على إمكانيتها في بلدها وحدها» (ص٩٥). في حين يتهم عفلق، من جهته، وجهة النظر هذه بأنها غير ثورية وإن تكن وطنية، فيهاجم هذا المنطق ويصفه بانه منطق «توفير شروط حسنة أو صالحة نسبياً في جزء من الأجزاء على أمل أن يتمكن هذا الجزء من تغذية النضال في الأجزاء الأخرى، وهذا ما يقال بصدد استقلال مراكش، ما يقال من قبل هؤلاء الزعماء – الذين لا يشك باخلاصهم إلى حد ما – انه إذا توافرت لمراكش شروط جيدة فباستطاعتها أن تغذي النضال في الجزائر، من سلاح ومن رجال، ومن تأييد ديبلوماسي... الخ» (عفلق، ص٢٦٢). ويتابع عفلق قائلاً أنه قد يجد عذراً لرجال الكتلة الوطنية في سوريا قبل عشرين سنة، ولكن هذه النظرية غير مناسبة لهذه المرحلة في رأيه.

ثانياً: تأثير النكبة على الخريطة السياسية للوطن العربي

وهي المسألة الثانية التي يتقاطع فيها فيصل حوراني على بديهيات بعض الرموز القومية. ويأتي انقضاضه هذا حين يقارن بين احدى وثائق حركة فتح واحدى وثائق حركة القوميين العرب، فيلاحظ اتفاقهما على اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، ويرى انهما يبالغان في تصوير تأثيراتها على التبدلات السياسية في البلاد العربية الأخرى.

ويأخذ حوراني من وثيقة لـ «فتح» قولها: «يجب ان ندرك ليس فقط أن معركة فلسطين معركة عربية مصيرية، بل أيضا أن المساس المصيري لهذه المعركة بالأمن العربي سيضع كافة الحكام العرب أمام مسؤوليات تاريخية تفرض عليهم عدم التخاذل، والاندفاع لتقديم كل امكانيات كسب المعركة. وكل من يتخلف منهم أو ينحرف عن الركب المعركي سيلقى ما لقيه حكام مرحلة النكبة في مصر وسوريا والعراق والأردن بشكل فوري يرفض الهزيمة ولا يقبل المماطلة والخداع». ويدحض حوراني منطق هذه الفقرة، ويرى «ان الانذار المتضمن في هذا النص تدحضه الوقائع التي استند اليها ذاتها» (ص١١٧). ولكي يبرهن على أن مضمون هذا النص غير واقعي وغير دقيق، يعيد إلى الأذهان أن جميع الأنظمة التي كانت لها علاقة بنكبة ١٩٤٨، لم تلاق «مصيراً يسمح بضربه، كمثل ينذر به الحكام الجدد». ويتساءل فيصل حوراني عما جرى لحكام الدول العربية التي كانت مستقلة سنة ١٩٤٨، واشتركت في الحرب؟ ويقول: «أول تبدل في أنظمة الحكم شهدته سوريا، وتمثل في انقضاض ضباط الجيش على حكم الكتلة الوطنية فيها، واتضح أن هؤلاء الضباط الذين تعاقبوا على الحكم بين ١٩٤٩ و١٩٥٤ كانوا صنائع الغرب الاستعماري المؤيد لاسرائيل،